

## تقرير من الأمين العام مقدم عملاً بالفقرة ١٣ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) المتعلق بليبيريا

### أولاً - مقدمة

يبرز أصحابها وثائق تثبت صلاحيتها للطيران بموجب قوانين الطيران المدني الليبيرية وبناء على المعايير التي حددها منظمة الطيران المدني الدولي. وقد جاء هذا الإجراء الذي اعتمد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ عقب نشر تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) (S/2000/1195).

٤ - وترد أيضاً في الفقرتين ١٢ و ١٣ من تقرير تفصيل عن تدابير أخرى اتخذتها حكومة ليبريا، بعد إيقاف حركة الطائرات المسجلة تحت علمها. وكذلك عن المساعدة والتعاون اللذين طلبتهما حكومة ليبريا من منظمة الطيران المدني الدولي.

### ثالثاً - التدابير التي نفذتها حكومة ليبريا منذ كانون الثاني/يناير

٥ - منذ تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه في كانون الثاني/يناير، اتخذت حكومة ليبريا، وفقاً للمعلومات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبريا، الخطوات الإضافية التالية:

(أ) بغية تخفيف حدة جوانب القصور والنقص في النظام الذي يتحكم بمجالها الجوي، أبلغت حكومة ليبريا أنها قامت بشراء نظام جاهز للاستعمال من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتستعاض به عن نظامها

١ - في الفقرة ١٣ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، طلب المجلس إليّ أن أقدم إليه، كل ستة شهور من تاريخ اتخاذ القرار، تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها حكومة ليبريا لتحسين قدرتها على رصد ومراقبة حركة الطيران وفقاً لتوصيات فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) وأي مشورة تقدمها منظمة الطيران المدني الدولي.

٢ - ويقدم هذا التقرير تلبية لذلك الطلب. فالتقرير يستند إلى معلومات قدمها مكتب الأمم المتحدة في ليبريا عن التدابير التي اتخذتها حكومة ليبريا بشأن مراقبة ورصد حركة الطيران فضلاً عن الخطوات التي اتخذتها للحصول على مشورة منظمة الطيران المدني الدولي ومساعدتها في هذا الخصوص.

### ثانياً - الخطوات التي اتخذتها ليبريا في كانون الثاني/يناير لتحسين قدرتها على مراقبة ورصد حركة الطيران

٣ - في الفقرة ٤ (ب) من تقرير سابق (S/2001/424)، أشرت إلى أن حكومة ليبريا قد أوقفت، وفقاً للمعلومات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة في ليبريا، حركة جميع الطائرات المسجلة تحت العلم الليبيري إلى أن

آخر المطاف على تحقيق نظام متكامل من جميع الجوانب لإدارة حركة المرور الجوية.

(د) وأبلغت حكومة ليبيريا أيضا أنها تبذل جهودا من أجل إقامة ارتباطات بين مطار روبرتس الدولي مركز مراقبة الحركة الجوية في منروفيا والمطارات المحلية في داخل البلد عندما يبدأ تشغيلها وأن هيئة الطيران المدني والوكالة الليبرية للمطارات المحلية تعكفان على وضع خطط لجرّد مخزونات المطارات المحلية وتفتيشها.

(هـ) وبغية تحسين قدرتها على الإشراف والمراقبة، أشارت حكومة ليبيريا إلى نيتها تركيب جهاز اتصال يعمل بالموجات الدقيقة بين مكتب مدير هيئة الطيران المدني في منروفيا ومركز مراقبة حركة المرور الجوية بمطار روبرتس الدولي.

#### مبادرة ليبيريا المتعلقة بإدارة حركة المرور الجوية داخل منطقة روبرتس لمعلومات الطيران

٦ - انسجاما مع الاتجاه السائد في العالم لإقامة تجمعات إقليمية وتوحيد المجالات الجوية، لا تزال ليبيريا، استنادا إلى حكومتها، عضوا من أعضاء منطقة روبرتس لمعلومات الطيران، ولهذا فإنها ملتزمة بخطة الملاححة الجوية لأفريقيا/منطقة المحيط الهندي وغيرها من المتطلبات التشغيلية والبروتوكولات المتعلقة بحركة المرور الجوية. ولكن الحكومة أكدت، أنه نتيجة استمرار الغزوات التي تقوم بها القوى المنشقة عبر الحدود وبسبب ازدياد الشواغل الأمنية الوطنية الناجمة عن هذه الحوادث، فقد قررت أن تتولى بصورة مؤقتة إدارة المجال الجوي الليبري إدارة مستقلة، وذلك ريثما تتحسن العلاقات فيما بين بلدان اتحاد نهر مانو.

٧ - واستنادا إلى الحكومة فإن خطة الطوارئ المذكورة أعلاه تتطلب تركيب معدات مناسبة في مطار روبرتس الدولي/مراقبة حركة المرور الجوية وإعادة تشغيل معدات

في برج مراقبة الحركة الجوية. ومن الزمّع تركيب المعدات الجديدة وتشغيلها من قبل الشركة المتعهدّة واسمها System Interface Limited بمدينة إسكس، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويقال إن النظام الجديد يتضمن منضدة تحكم ثلاثة المواقع، وجهازا ينذر بحالات سقوط الطائرات وتحطمها، وجهاز توقيت لمراقبة الحركة الجوية، ومصباح إشارة، وأجهزة إرسال واستقبال ذات تردد عال جدا وجهاز تسجيل صوتي، وملحقات لأجهزة برج المراقبة وموزعا احتياطيا للطاقة الكهربائية لكفالة التشغيل المتواصل.

(ب) واستنادا إلى الحكومة، فإن تركيب نظام جديد لمراقبة الحركة الجوية سيؤدي إلى تحسين قدرة البلد في مجال مراقبة الحركة الجوية إضافة إلى مساعدتها في تجاوز جوانب القصور الكامنة في الأجهزة التقليدية والسماح لنظام إدارة حركتها الجوية بأن يتطور وفقا لمفهوم الاتصالات والملاححة والرصد/إدارة الحركة الجوية. وترى الحكومة أن قرارها الحصول على هذا النظام يمثل نمجا تدريجيا لمفهوم تأمين نظام للاتصالات ومراقبة الملاححة/إدارة الحركة الجوية.

(ج) واستنادا إلى الحكومة، فإن ذلك المفهوم يتطابق مع توصية منظمة الطيران المدني الدولي التي تقتضي من الدول أن تنفذ مفهوم مراقبة المنطقة بأسرع ما يمكن، وذلك بغية زيادة سلامة الحركة الجوية. وذكرت الحكومة أيضا أن المفهوم الجديد للتشغيل سيكون عنصرا أساسيا من عناصر زيادة كفاءة التشغيل. ولاحظت الحكومة أيضا في هذا الخصوص أن إدارة حركة المرور الجوية إدارة فعّالة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر كفالة سلامة الطيران المدني الدولي وانتظامه وكفاءة أدائه وأن تنفيذ التكنولوجيات المستجدة لا بد وأن يلي متطلبات نظام إدارة حركة المرور الجوية على الصعيد الإقليمي. وترى الحكومة أن النهج الجديد مصمم من أجل أن يفضي في المرحلة الأولى إلى تحسين التناسق بين خدمات الحركة الجوية، مما سيساعد في

(ب) استعراض القرار الذي اتخذته ليبريا من جانب واحد بشأن مراقبة وإدارة مجالها الجوي وما يترتب عليه من آثار في سلامة وسير الحركة الجوية وفقا لخطة الملاحة الجوية في منطقة أفريقيا/البحر الهندي، وأنظمتها؛

(ج) استعراض الآثار المترتبة على شبكة الممرات الجوية المستفيدة من خدمات الحركة الجوية المقدمة داخل منطقة روبرتس لمعلومات الطيران فيما يتعلق بالوحدات التي تقدم خدمات الحركة الجوية وفقا لأنظمة خطة الملاحة الجوية في منطقة أفريقيا/البحر الهندي والأنظمة المعمول بها في منطقة أفريقيا/البحر الهندي؛

(د) استعراض الآثار المترتبة على مشاكل الاتصالات والتنسيق فيما يتعلق بخطة الملاحة الجوية في منطقة أفريقيا/البحر الهندي؛

(هـ) استعراض الآثار المترتبة على رسائل التشغيل المتعلقة باتفاقيات إدارة الحركة الجوية/والبحر والإقناذ والاتصالات والملاحة والمراقبة/وخدمات معلومات الطيران، المعقودة بين مركز روبرتس لمراقبة الحركة الجوية وممرات مطارات كوناكري وفريتاون وروبرتس وذلك داخل منطقة روبرتس لمعلومات الطيران والمراكز المتاخمة؛

(و) وضع ومواءمة خطط خاصة بالمجال الجوي الإقليمي داخل منطقة روبرتس لمعلومات الطيران في مجالات إدارة الحركة الجوية/والبحر والإقناذ والاتصالات والملاحة والمراقبة/وخدمات معلومات الطيران.

١٠ - وفي ذلك الاجتماع، ذكرت حكومة ليبريا أن ترسيم بعض مناطق معلومات الطيران في منطقة أفريقيا/البحر الهندي يتماشى بشكل وثيق مع الحدود الوطنية وأن هذا له ما يبرره من ناحية أن الدول تتمتع بسيادة كاملة وحصريّة على المجال الجوي فوق أراضيها وأنها تتمتع بالتالي بحق الانفراد بإصدار أنظمة بشأنها. بيد أن الحكومة قد أشارت

شبكة الاتصالات السلوكية واللاسلكية الثابتة المتعلقة بالملاحة الجوية الموجودة أصلا في المركز. كما تتطلب أيضا أن يتولى فريق من التقنيين الليبريين حصر إعادة تشغيل وتسيير منطقة روبرتس لمعلومات الطيران تحت إشراف مباشر من قبل هيئة الطيران المدني الليبرية.

٨ - وأكدت الحكومة أن هيئة الطيران المدني الليبرية اضطلعت، باعتمادها الابتكارات التقنية المؤقتة المذكورة أعلاه، بدور أنشط في إدارة مجالها الجوي، وأن هذا الدور كان حتى الآن مناطا إلى حد ما بمطار روبرتس الدولي ومنطقة روبرتس لمعلومات الطيران. ويلفت الأمين العام الانتباه في هذا الصدد إلى اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو) لأنها تنطبق على المعايير الدولية والممارسات الموصى بها وتؤكد مبدأ أن يكون لكل دولة السيادة الكاملة والخالصة على المجال الجوي على أراضيها.

## رابعا - الاتصالات بين حكومة ليبريا ومنظمة الطيران المدني الدولي

٩ - بعدما اتخذت حكومة ليبريا قرارها بأن تدير بنفسها بصورة مؤقتة مجالها الجوي الإقليمي، طلب الأمين العام لمنطقة روبرتس لمعلومات الطيران عقد اجتماع تنسيق غير رسمي بشأن إدارة حركة المرور الجوية داخل المنطقة. وعُقد الاجتماع، استنادا إلى الحكومة، برعاية المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي، الذي يتخذ من داكار، السنغال، مقره، يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١. واستنادا إلى ما ذكرته الحكومة فقد جرى بحث عدة بنود مدرجة في جدول الأعمال، من بينها:

(أ) تبادل أولي لوجهات النظر بشأن إجراءات منظمة الطيران المدني الدولي بموجب خطة الملاحة الجوية لأفريقيا - البحر الهندي؛

١٣ - ووافقت الأطراف التي حضرت الاجتماع، حسبما ذكرت الحكومة، على ضرورة إيجاد حل تقني وتشغيلي مقبول من جميع الأطراف ولا يمس بسلامة منطقة روبرتس لمعلومات الطيران. وتم إنشاء فريق عامل مصغر يضم الأطراف الثلاثة، وعلى وجه التحديد سيراليون وغينيا وليبيريا وكذلك أمانة منطقة روبرتس لمعلومات الطيران بمساعدة من أمانة منظمة الطيران المدني الدولي، وطُرحت في الاجتماع المقترحات التالية:

ينبغي لمركز روبرتس لمراقبة الحركة الجوية:

(أ) أن يقدم تراخيص للطائرات التي تدخل المجال الجوي الليبري عبر ممر روبرتس الجوي وأن يُنسَق الحركة الجوية عند النقاط التالية: ماترو Matru، وتيكتو Tekto، وبونكا Ponka، وريتام Ritam؛

(ب) أن يعيد تشغيل شبكة اتصالات الطيران الثابتة في مطار روبرتس الدولي؛

(ج) أن يُقيّم مؤهلات موظفي الاتصالات الليبريين ويُدرِّبهم، عند الاقتضاء، على تشغيل المعدات وصيانتها؛

(د) أن يُعيّن ليبريين فقط لتشغيل ممر روبرتس الجوي.

١٤ - وفيما يخص الطيران العسكري، أشارت الحكومة الليبرية إلى المادة ٤ من اتفاقية الطيران المدني الدولي التي وافقت الدول بموجبها على عدم استعمال الطيران المدني في أغراض لا تتفق مع أغراض الاتفاقية. وذكرت حكومة ليبيريا في هذا الصدد أنها ستظل ملتزمة بتحسين وتأمين سلامة أنشطة إدارة الملاححة الجوية والحركة الجوية التي تضطلع بها.

١٥ - وفي أثناء الاجتماعات التي عقدتها الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠١ مع أعضاء فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة أفادت الحكومة أيضا أن لُفِتَ نظرها إلى أن طائرة معينة ما فتئت تطير حاملة علامة التسجيل الليبرية المميزة

إلى أنه لو أن الدول الأعضاء قد التزمت بجزم بسياسة منظمة الطيران المدني الدولي فرما تستطيع تحقيق كفاءة واقتصاد أكبر عن طريق توحيد المرافق والخدمات.

١١ - وذكرت الحكومة الليبرية كذلك أنه تم الاتفاق في اجتماع داكار على "النقاط المبدئية" التالية:

(أ) المحافظة على سلامة منطقة روبرتس لمعلومات الطيران وفقا لخطة الملاححة الجوية في منطقة أفريقيا/المحيط الهندي المعدة بالاشتراك مع منظمة الطيران المدني الدولي.

(ب) إبقاء سلامة الملاححة الجوية الدولية في صدر الأولويات وفقا لإجراءات وأحكام منظمة الطيران المدني الدولي.

(ج) أن ليبيريا سوف تراقب مجالها الجوي الإقليمي وبأن تبقى في الوقت نفسه عضوا في منظمة روبرتس لمعلومات الطيران وبأن تعمل بشكل متساوق مع جيرانها.

(د) ضرورة التماس حلول تشغيلية داخل منطقة معلومات الطيران للنقاط التي أثارها ليبيريا.

(هـ) إقامة تعاون وتنسيق بين جميع الدول المعنية.

(و) استكشاف حلول تقنية للمحافظة على سلامة منطقة روبرتس لمعلومات الطيران وعلى سيادة كل دولة طرف فيها.

١٢ - أُحيل مشروع مذكرة تفاهم تم الاتفاق فيه بين جميع الأطراف المعنية داخل منطقة روبرتس لمعلومات الطيران، على المسائل المذكورة أعلاه، مشفوعا بتعليقات حكومة ليبيريا عليه، ليجري التوقيع عليه بين مركز مراقبة ممر مطار روبرتس ومنطقة روبرتس لمعلومات الطيران طبقا لتقرير الحكومة.

منطقة روبرتس لمعلومات الطيران. وكان الغرض من ذلك الاجتماع مناقشة قرار ليبريا بإدارة مجالها الجوي الإقليمي مؤقتا.

٢٠ - وبناء على ما ذكرته الحكومة، سيقوم فريق من التقنيين التابعين لمنظمة الطيران المدني الدولي من المقرر أن يزور ليبريا قريبا باستعراض النظام الجديد لتسجيل الطيران المدني الذي وضعته سلطات الطيران المدني الليبري على أساس "نظام غيتس". وعلاوة على ذلك، التمتت مديرية الطيران المدني في وزارة النقل الليبرية، في ٣٠ تموز/يوليه، موافقة منظمة الطيران المدني الدولي على تمكينها من تغيير علامة التسجيل المميزة للطيران الليبري "EL" كيما تضع حدا لاستخدامها غير القانوني من قبل مشغلي الطائرات الطفيليين.

٢١ - وقد تم إعداد هذا التقرير، كما أشرت سابقا، على أساس المعلومات التي قدمتها حكومة ليبريا إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبريا. وليس في استطاعة المكتب بنفسه إعطاء تأكيد مستقل لادعاءات حكومة ليبريا بشأن أي من المسائل ذات الصلة.

٢٢ - ويمكن أن يلاحظ من التقرير الذي قدمته حكومة ليبريا أن السلطات الليبرية تبذل حاليا جهودا لإصلاح إدارة الطيران المدني لديها وأنها التمتت المساعدة من منظمة الطيران المدني الدولي بهذا الشأن. وآمل في أن تواصل منظمة الطيران المدني الدولي توفير التعاون والمساعدة الضروريين للسلطات الليبرية بغية استيفاء الأهداف المتوخاة في الفقرة ١٣ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١).

للطيران الليبري "EL" على الرغم من ادعاء الحكومة أنها ألغت وأغلقت بالفعل سجل الطيران الليبري. وإضافة إلى إقفال سجل الطيران، شرعت سلطة الطيران المدني الليبري، حسبما أفادت الحكومة، في صوغ وإقامة نظام جديد لتسجيل الطيران المدني على أساس نظام غيتس "Gates System" المصمم لكفالة الاتساق الصارم مع اتفاقية شيكاغو المتعلقة بالطيران المدني الدولي. وأفادت الحكومة أن مشروع السجل المقترح أصبح جاهزا وسوف يستعرضه خبراء منظمة الطيران المدني الدولي في المستقبل القريب.

١٦ - وقد طلب وزير النقل الليبري إلى الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي في رسالة وجهها إليه بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، تأسيسا على توصية فريق الخبراء، بأن يتم تغيير علامة التسجيل الليبرية المميزة سابقا للطيران الليبري "EL" إلى إحدى العلامات التالية: "RL" أو "LI" أو "LB" أو "ML" للتأكد من عدم استفادة عدمي الضمير من علامة "EL".

## خامسا - ملاحظات

١٧ - يستفاد من التقرير الذي قدمته الحكومة الليبرية إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبريا أن سلطة الطيران المدني الليبري ظلت على اتصال مع منظمة الطيران المدني الدولي منذ نشر تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٨ - وبعد برهة وجيزة من نشر تقرير فريق الخبراء أوفدت الحكومة وزير النقل فيها ومدير الطيران المدني لديها إلى مقر منظمة الطيران المدني الدولي. مهمة التماس تعاون المنظمة ومساعدتها في إصلاح إدارة الطيران المدني الليبري.

١٩ - وحسبما ذكر في الفقرة ٩ من هذا التقرير، انعقد تحت إشراف المكتب الإقليمي لمنظمة الطيران المدني الدولي في داكار، في يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس من هذا العام اجتماع تنسيقي غير رسمي معني بإدارة الحركة الجوية داخل